محاولة في عامل الابتداء

المدرس الدكتور
قاسم فليح حسن العكيلي
جامعة البصرة ـ كلية الآداب

الخلاصـــة :

يتناول هذا البحث ما ألمع إليه النحاة العرب قديما في مطولاتهم النحوية بشأن عامل الابتداء. فعكفت على جمع آراءهم بهذا الشأن، وزدت على ذلك أن لملمت ما قالوه بشأن مركبات الجملة كالفعل والفاعل والمفعولين. ثم سبرت أغوار أبحاثهم فجمعت آراءهم بشأن الحركات الإعرابية. فوجدتهم في الأعم الأغلب قد تعرضوا لمركبات الجملة والحركات الإعرابية بمعزل عن بعضها البعض. وقاد بهم هذا الفصل إلا أن يختلفوا اختلافا شديدا في تعريف الرتبة الأولى من الجملة العربية وذكر أحوالها. وقد ذهبت مذهبا جديدا في هذا الشأن، فرأيت أنه لابد من دراسة الحركات الإعرابية و مركبات الجملة في الوقت نفسه، وفصلهما لا يفضي إلى تعريف شاف للابتداء. وخلصت إلى الرأي أن توزيع مراتب الجملة العربية يتم حسب قوة الحركات والمركبات الداخلة فيها.

An Attempt in the Topicalization Rule

Lecturer. Qasim F. Hassn (Ph.d)

University of Basra –College of Arts

Abstract

This paper deals with the point of views of traditional Arab grammarians on the sentence-initial position of Arabic sentence. Arab grammarians used to call this position as *al-ibtida`* (the sentence-initial position). This position was and still is a good point of departure for grammatical controversies. However, there is no general agreement about the definition and the nature of this position among Arab grammarians. This conflict of opinion results most likely from the inaccurate approaches in dealing with the word order

of Arabic; Arab grammarians divided the sentence into constituents and scattered them then in different chapters, mostly unrelated to word order. In this paper, I will present the accounts of Arab grammarians about the sentence-initial position; then, I will show that defining the sentence-initial position cannot take place without taking in consideration the other orderings in Arabic sentence. It is, furthermore, inevitably to consider the governance of the case markers of Arabic in order to reach an adequate understanding of the sentence-initial position. Thus, case markers and sentence ordering are determining factors to define the sentence-initial position.

١. المقدمــة :

شغلت الرتبة الأولى من الجملة العربية النُحاة العرب الأوائل واحتلت حيزا كبيرا من دراساتهم اللسانيَّة، ولا أجدني مُبالغا إن قلت أنه ما من تركيب من تراكيب العربية قد ناله من عناية النحاة مثلما نالته هذه الرتبة. فقد أُشْبِعت شرحاً وتعليلاً، وكانت مدعاة لسجالات أفضت في آخر المطاف إلى رسم ملامح مدرستين تباينتا في آرائهما اللغوية هما مدرستا الكوفة والبصرة.

واستطلاع النتاجات اللغوية المبكرة المعقودة للرتبة الأولى من الجملة العربية تظهر مدى الفجوة الفكرية التي كانت تفصل طرفي الصراع الكوفي البصري في تعريف هذه الرتبة من الجملة وذكر أحوالها، حتى انقسم القوم على إثرها إلى مؤيد ومعارض كما سنرى. بَيْدَ أن الاشتغال بهذه الرتبة في الدراسات العربية الأولى لم يكن بمعزل عن رتب الجملة الأخرى، إنما عُدّت جُزءاً من كُلٍّ لا تكتمل معالمه إلا بشرح وظائف الرُتب المجاورة وصولاً إلى طرف الجملة.

وبالرغم من مضي قرون طويلة على نشأة هذا الصراع الفكري، لكن يبدو أن النحاة العرب قد ورثوا هذا المشكل كابرا عن كابر. فتعرض بعض النحاة المحدثين وعلى رأسهم السامرائي لعامل الابتداء متناولا مذاهب القوم فيه قائلا: "فأنت ترى كيف تردد هؤلاء الباحثون في إثبات الرافع لهذه المادة اللغوية التي هي في غنى عن هذا النهج من البحث، لولا العنصر الدخيل بسبب شيوع المنطق في النحو فأفسده."(١)

وضعّف السامرائي رفع الفاعل المتصدر للجملة بعلة الابتداء، وطرح معللاً أن الفعل الماضي يتصدر الجملة منصوبا، ويرى في ذلك دحضا صريحا لعامل الابتداء:"وإذا كان الابتداء سببا في رفع المبتدأ مثلا فَهَلّا رفع هذا الابتداء المعنوي الفعل الماضي لأنه واقع في الابتداء أصالة، من نحو:

قامَ زيدٌ."(٢) وإشكال السامرائي، كما سيتضح، تكرار للإشكالات التي كانت تتمحور حولها سجالات المدرستين الكوفية والبصرية بهذا الشأن.

هذا البحث يتعرض إلى آراء المدرستين الكوفية والبصرية في الرتبة الأولى من الجملة العربية كعلة رفع ونصب ما يتصدر الجملة، وما تخلل هذه الآراء من اعتراضات القوم بعضهم على آراء بعض. وسأبيِّن أن عِلَّة هذه الاعتراضات مَردّها إلى منهجية البحث الذي سلكه هؤلاء من تقطيع لأوصال الجملة ودراستها بمعزل عن بعضها البعض، ولا علاقة لعامل الابتداء بهذا الأمر. وعليه فإنني سأحيد في طرحي عن المنهج التقليدي الذي سار عليه النحاة الأولون من تجزئة للجملة العربية ومن ثم اقتصار أبحاثهم على هذه الجزئيات دون الجمل، ذلك أننا لا نستطيع، كما أتصور، أن نطلع على كينونة عامل الابتداء دون أن نعقد مقابلة بين رتب الجملة العربية والحركات الإعرابية في ذات الوقت.(٣)

وسيتبين حينذاك استحالة واحدية حال ما يتصدر الجملة العربية، فينكشف الغطاء عن علل انقسام أحوال ما يتصدر الجملة العربية إلى مرفوع ومنصوب، أي رفع بعض ما يتصدر الجملة العربية من مركبات دون غيرها، وعلل وجوب نصب بعض، كالفعل الماضي المتصدر للجملة. واعتماد هذه المقابلة بين المركّبات والحركات سيفضي، من جهة أخرى، إلى التعرف على الرتبة الطبيعية لكل مركب من المركبات داخل الجملة الطبيعية أو ما نستطيع تسميته ب "النسق اللفظي الأصلي" واستحقاقات هذه المركبات من الحركات الإعرابية في آن واحد.

٢. قولهم في عامل النصب والرفع

لننظر أولا كيف علّل فرقاء المدرستين، البصرية والكوفية، رفع المبتدأ وما هي وجوه اعتراضات احدهما على الآخر. ولعل أهم ما وصل إلينا في هذا الباب هو ما صنَّفه الأنباري في الإنصاف من مسائل خلافية بين رؤوس القوم، فشرح لنا آراءهم وعلق عليها فأيَّدَ ما أيَّدَ ورَدَّ ما رَدَّ. ولننظر إلى شذرات مما جاء به ابن الأنباري في هذا الخصوص:" ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد

له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه... قالوا: لا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية، لأننا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا. والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب إن تكون مرفوعة، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شئ كما تكون بوجود شئ ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر.(٤) فكذلك هاهنا."(٥)

ثم عاد الأنباري ليدفع عن الابتداء ما نسب إليه من أنه لا يوجب الرفع دائما لإمكانية الابتداء بالمنصوبات وغيرها، فقال:" وعدم عمله (الابتداء) في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر. وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع، لأن عدم القطع في محل يقبل القطع إنما كان لنُبوٍّ في المحل، لا لأن السيف غير قاطع، فكذلك هاهنا: عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل."(٦)

وفحوى ما ذكره الأنباري في أعلاه نجده ملخصا في أسرار العربية:" ... فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية... وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر، وزعموا أنهما يترافعان... فإن قيل: فلم خُصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثة أوجه: أحدهما: إن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء فأُعطي أقوى الحركات، وهو الرفع. والوجه الثاني: إن المبتدأ أول، فأعطي الأول الأول. والوجه الثالث: إن المبتدأ مُخبر عنه كما أن الفاعل مُخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه".(٧) وقال سيبويه:" فأما الذي يبنى عليه شئ هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء."(٨)

وقال ابن السَّراج:" المبتدأ ارتفع بالابتداء."(٩) وقال المُبَرِّد:" فأمّا رفع المبتدأ فبالابتداء. ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية من العوامل..."(١٠) وذكر الزَجّاجي:" والمبتدأ والخبر مرفوعان، واختلف النحويون في الرافع لهما... منهم مَن ذهب أن الرافع له التهمُّم والاعتناء... ومنهم من ذهب إلى أن الرافع له شبهه بالفعل... و منهم من ذهب أنه ارتفع لتعريه من العوامل اللفظية... ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر...".(١١)

ولم يتوقف السجال عند البحث عن رافع المبتدأ والخبر بل جر ذلك إلى مشكل آخر وهو علة رفع الفاعل، فمنهم من قال:"وإنما كان الفاعل رفعا لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء." (١٢) وقال الزَجّاجي:" واختلف الناس في الرافع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ... ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لكونه فاعلا في المعنى...ومنهم من قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغا له أي مفتقرا، وذلك أن الفعل أبدا طالب للفاعل لا يستقل منه...".(١٣)

ثم اختلفوا في ناصب المفعول، فنقل لنا الأنباري في هذا الصدد ما نصه:" فإن قيل فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط. وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو الفعل والفاعل معا، والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول ليس بصحيح وذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية والأصل في الاسم أن لا يعمل فليس عمل احدهما بصاحبه أولى من الآخر...".(١٤)

وقال الأنباري في الإنصاف في باب القول في عامل النصب في المفعول:" فمنهم من يقول الفعل ومنهم من يقول الفعل والفاعل..."(١٥) وذكر الزَجّاجي:" واختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفاعل... ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل... ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه..."(١٦) و قال المُبَرِّد:" والمفعول به نصب إذا ذكرت من فعل به وذلك لأنه تعدى إليه فعل الفاعل. وإنما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا ليُعْرَفَ الفاعل من المفعول به مع العلة التي ذكرت لك."(١٧)

ولم ينته النزاع بشان إثبات هوية الرافع للمبتدأ وخبره والفاعل والناصب للمفعول بل بدؤوا بعد ذلك بالبحث عن علة رفع ما يقع في الابتداء من الأفعال ونصب بعضها. فقال الأنباري في الإنصاف:"اختلف مذهب البصريين برفع الفعل المضارع...فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة... وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم. أمّا الكوفيون

فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم... وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب والجزم، وبسقوطها عنه دخلها الرفع. قالوا: ولا يجوز أن يقال "إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم" لأنّه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان يجب أن يُنْصَبَ إذا كان الاسم منصوبا كقولك "كان زيدٌ يقوم" لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو (قائما) ثم كيف يأتيه الرفع وهو قائم مقام الاسم والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا؟ ولو كان كذلك لوجب أن يُعْرَبَ بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض...".(١٨)

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا انه مرفوع لقيامه مقام الاسم. وذلك من وجهين. احدهما: إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه. والوجه الثاني: إنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله، فلمّا وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم."(١٩) وقال ابن هشام:" فيكون الفعل (المضارع) مرفوعا لخلوه من الناصب والجازم ومحتملا للحال والاستقبال."(٢٠)

ولعل رأس البصريين قد عبر بشكل لا ريب فيه عن مذهبه في علة رفع الفعل المتصدر الجملة حين قال في كتابه:" ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم."(٢١)

والظاهر أن المقياس الذي اعتمد عليه النحاة في تسويغ رفع الفعل المضارع هو كونه معربا بخلاف الفعل الماضي، وهذا بائن ظاهر في كلمات الأنباري:" ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضي، فإنه يقوم مقام الاسم، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا، لأنه إنّما لم يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم موجبا لرفعه، وذلك لأن الفعل الماضي ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشئ من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا، لأنه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع، فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بيّناها، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع."(٢٢)

وقوله أيضا:" أجمع البصريون والكوفيون على أن الأفعال المضارعة معربة. واختلفوا في علة إعرابها، فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أُعْرِبَتْ لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. وذهب البصريون إلى أنها إنما أُعْرِبَتْ لثلاثة أوجه: أحدها إن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصّص، كما

أن الاسم يكون شائعا فيتخصّص، ألا ترى أنك تقول (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال، فإذا قلت (سوف يذهب) اختص الاستقبال، فاختص بعد شياعه، كما أن الاسم يختص بعد شياعه، كما تقول (رجل) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلت (الرجل) اختص بعد شياعه، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه... وقولكم "و الأوقات الطويلة" تبطل بالفعل الماضي، فإنه كان ينبغي أن يكون معربا، لأنه أطول من المستقبل، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيا، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربا؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا، فلما لم يُعْرَب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل..."(٢٣)

ثم حاول غير واحد من النحاة الأوائل أن يعلل رفع الفعل المضارع ونصب المفعول تعليلا صوتيا. فقد نقل سيبويه عن السيرافي أنه قال:" إن قيل: لم وجب فتح الأفعال الماضية وهلّا أُسْكِنَتْ أو حُرِّكَتْ بغير الفتح؟ فالجواب عنه إن الأفعال كلها حقها أن تكون مسكنة الأواخر، والأسماء كلها حقها أن تكون معربة. غير أن الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام. فقسم منها ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق أن يكون معربا، وهو الأفعال الأربعة التي في أولها الزوائد الأربعة. والضرب الثاني ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة، وهو الماضي. والضرب الثالث: ما لم يضارع الأسماء بوجه من الوجوه، وهو فعل الأمر. فرأينا الأفعال قد ترتبت ثلاث مراتب: أولها المضارع المستحق للإعراب وقد أُعْرِب، وأخرها فعل الأمر الذي لم يضارع الاسم البتة فبقي على سكونه. وتَوسَّط الماضي فنقص عن المضارع وزاد على فعل الأمر بما فيه من المضارعة فلم يكن كفعل الأمر ولم يُعْرَب كالمضارع، وبُنيَ على حركة لمِا أن المتحرك أمكن من الساكن. وكانت فتحة لمِا أنها أخف الحركات."(٢٤)

وقال المُبَرِّد:"... واختير له (للماضي) الفتح لأنه أخف الحركات"(٢٥) وقول الأنباري:"فإن ثبت هذا، وإن الفاعل اقل من المفعول، فالرفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل، والأكثر الأخف، ليكون ثقل الرفع موازيا لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول."(٢٦) وقول الزَجّاجي:"إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة... وأكثرها ثمانية... ولا يطلب من الفاعلين إلا واحدا نُصِبَتْ طلبا للتخفيف، ولم يرفع أو يخفض لئلا يتوالى به الثقل. فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض، فكان به الرفع أولى من الخفض حيث كان الرفع أولا والخفض

ثانيا لأن الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف، ألا ترى أنك إذا أشبعتها صارت حرفا والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان."(٢٧)

٣. الحركات والمركَّبات

بعد هذا السرد المقتضب لمحاولات الباحثين الأوائل وصف وبيان حال ما يبتدأ به وعلة رفعه، بل وعلة نصب ما هو دونه من مفعول أو مفعولين عدة، أود أن أعيد قراءة ما صدر منهم بشأن الحركات من جهة، ومركبات الجملة من جهة أخرى لبيان أن الفعل الماضي حقه النصب والفعل المضارع حقه الرفع أصالة، وليس لعامل الابتداء دخل في تحديد حال ما يتصدر الجملة العربية. وعليه فإننا سنرى أن تحديد علل الرفع والنصب في الجملة العربية ماهو إلا نتيجة ثانوية ليس بالاستطاعة سبرها بتفكيك مركبات الجملة وعزل بعضها عن بعض.

ولعل أبرز ما يُسْتَخْرَجُ من مصنفاتهم بشأن الجملة هو ما جاء على لسان ابن السَّراج(٢٨) والزَجّاجي(٢٩) والمُبَرِّد(٣٠) والأنباري(٣١) من أنّ "التقديم والتأخير فيما لا يشكل". إن استقراء هذه القاعدة يجعلنا نخلص إلى حتمية وجود نسق لفظي أصلي للغة العرب. ولو بحثنا في النتاجات اللغوية العربية الأولى لوجدنا أيضا إن الإشكال أو اللبس المشار إليه في القاعدة أعلاه قد يقع عند سقوط العلامات الإعرابية من مكونات الجملة.

فلا يمكن تمييز الأدوار ألوظيفية للمركبات دون الإعراب بحسب رأي النحاة الأوائل، فقد ذكر الأنباري:" فان قيل: فلم إعرابه الرفع (الفاعل)؟ قيل: فرقاً بينه وبين المعمول"(٣٢) وكذلك ما نُقِلَ عن الزَجّاجي:" وإنما رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول تفرقة بينهما." (٣٣) وقول ابن هشام:"إن المفعول به أحوج إلى الإعراب، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس."(٣٤) فلو تعلق الأمر بجملة ذات مركبات خالية من الإعراب لاعْتُبِرَ النسق اللفظي (فعل + فاعل + مفعول به) هو الترتيب الحصري الذي لابد منه لفهم الجملة العربية، لقول الأنباري "لأن الأصل أن يُذْكَرَ الفاعل عُقَيبَ الفعل قبل ذكر المفعول."(٣٥)

غير أنني لا أرى أن هذه القاعدة و شروحات الأعلام التي بيّنتها قد قدّمت أيّة حلول ناجعة أو ردود شافية للإشكالات التي تُطْرَح بشأن عامل الابتداء ليوم الناس هذا، كَعِلِيّة رفع بعض ما يتصدر الجملة العربية ونصب بعض، ذلك أن هذه القاعدة لا تشير بالضرورة إلى اهتمام العرب بدراسة النسق اللفظي الأصلي واعتباره المحور من وراء تقعيدها بل يوحي ظاهرها، على الأغلب، إلى

إيضاح أهمية الإعراب في اللغة العربية.(٣٦) وإذا كانت هذه القاعدة قد وضعت حَلاً للإشكالات المختصة بعامل الابتداء، فَهَلّا أخبرتنا هذه القاعدة عن الأدوار الوظيفية للمركّبات الخالية من العلامات الإعرابية، فلا يبدو أن النسق اللفظي بقادر على أن يبين وظائف الأسماء في الجمل الآتية:

- وَإِذِ ابْتَلَى **إِبْرَاهِيم رَبّه** بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ (ألبقره/ألآيه ١٢٤).
- أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ **وَرَسُوله** (ألتوبه/ألآيه ٣).
- إِنَّمَا يَخْشَى **اللَّه** مِنْ عِبَادِهِ **الْعُلَمَاء** (فاطر/ألآيه ٢٨).
- وَوَصَّى بِهَا **إِبْرَاهِيم** بَنِيهِ **وَيَعْقُوب** (ألبقره/ألآيه ١٣٢).

وحقيقة أخرى نستنتجها من القاعدة أعلاه، وهي أن النسق اللفظي قد يحل محل الإعراب في تعيين وظائف المركبات في الجملة الواحدة وإبعاد اللبس عنها حين تخلو هذه المركّبات من الحركات الإعرابية، ولا يصبح التقديم والتأخير عندها ممكنا بحال من الأحوال لأن "كل ما كان متصرفا عمل في المقدم والمؤخر، وان لم يكن متصرفا لم يفارق موضعه؛ لأنه مُدْخَلٌ على غيره".(٣٧) تأمل الأسماء المقصورة في الجمل التالية(٣٨):

- ضرب هذا هذا
- قتل موسى عيسى
- ضربت الحبلى الحبلى

فيكون الحكم على وظائف المركبات الداخلة في الجمل أعلاه بوجوب الرتبة لإبعاد اللبس عنها، ولا دور يذكر للعلامات الإعرابية كما هو واضح.

٣.١. قوة الحركات والمركبات

ولتسليط الضوء على فكر النحاة العرب الأوائل بشأن الإعراب وعلاقته بالنسق اللفظي لابد لنا من فهم ما جبلوا على ذكره في مصنفاتهم من "قوة الحركات" و "قوة المركبات". و مفهوم "القوة" هذا ما هو إلا وصف لعمل العامل الذي عدَّه النحاة العرب أصلا من أصول فكرهم منذ أن باشروا درسهم النحوي. فاتكل النحاة على قوة العوامل في تحديد الأدوار الوظيفية لمركّبات الجملة، ولم تخلوا مطولاتهم النحوية من ذكر نظرية العامل، فوصفه الاستراباذي بأنه "مابه أن يتقوم المعنى المقتضي".(٣٩) وعليه فإن مهمة العامل، قويا كان أم ضعيفا، هو تنظيم العلاقة بين مركّبات الجملة المختلفة، مما يجعله يُنبئ بعد ذلك "كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو

ساكنا".(٤٠) وتنوع الإعراب هذا الذي "يجلبه العامل في آخر الكلمة"(٤١) ينتهي إلى تنوع معاني مركبات الجملة الواحدة.

ويبدو أن هناك تلازما، بل وتنافسا محموما، بين هاتين القوتين على شغل صدر الجملة العربية، و فصلهما وجعلهما موضوعين مستقلين عن بعضهما لا يفضي إلى إيضاح الإشكالات التي طرحت ولا زالت تطرح بشان عامل الابتداء، ولعل ابرز هذه الإشكالات هو كون بعض ما يتصدر الجملة منصوبا تارة ومرفوعا تارة أخرى كما أسلفت. وعليه أجد هذه المجاورة بين قوة الحركات وقوة المركبات أمرا لا محيص عنه.

٣.١.١. المركبـــات

لقد أولى النحاة الأوائل جل "اهتمامهم بالفعل من حيث كونه عاملا، بل أقوى العوامل، يعمل ظاهرا ومقدرا متقدما ومتأخرا"،(٤٢) بل أنهم ذهبوا أكثر من ذلك حين قالوا بتبعية العوامل الأخرى كالفاعل و المفعولين له كما رأينا، ومن هنا جاء سبب نعته بأقوى العوامل. فهو قوي لرفعه الفاعل ونصبه مفعولا أو أكثر.(٤٣) ويحل الفاعل بالدرجة الثانية قوة. وقوته هذه تتأتى من أسباب عدة. أولها أن الفعل باستطاعته أن يحكم فاعلا واحدا لا غير، ولكنه يستطيع أن يخضع لحكمه مفاعيل عدة،(٤٤) وعليه فإن الفاعل أقوى من المفعول.(٤٥) وثاني هذه الأسباب هو حقيقة احتواء كل فعل على فاعل متضمن فيه، بل ذهب البعض إلى القول إن احتواء كل فعل على فاعل مستتر هو من ثوابت لغة العرب.(٤٦)

ولا أجد تفسيرا لقولهم باحتواء الفعل على فاعل مستتر رغم مرافقته لفعل ظاهر إلا القول بأنه نابع من حدس لغوي وليس من معمولية عمل العامل الأقوى.(٤٧) فقولك "قام" يوحي إليك أن الفعل قد ميّز الضارب وهو فاعل مذكر مفترض. فهذا ابن جني النحوي يذكر في خصائصه:"ألا ترى إلى الفعل (قام)، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، و دلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه... ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول، هذا فعل، ولابد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ و ماهو؟ تبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا مسموع ضرب، ألا ترى انه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل...".(٤٨) وقول الزَجّاجي:" وأما الأفعال فمذكرة كلها."(٤٩)

وثالث أسباب ترجيح قوة الفاعل بعد الفعل هو حكم الفعل والفاعل معا لمفعول أو مجموعة مفعولين. فقد ذكر الأنباري في الإنصاف:"أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا: إنما قلنا العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل... والسبب هو أن الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد، ولو كان الفعل هو الناصب للمفعول لوجب المفعول أن يلي الفعل...".(٥٠) ورابع الأسباب هو أن الفعل والفاعل معا هما اللذان يكونان الجملة العربية ذات المعنى.(٥١) أما المفعول فيحل حسب آراء النحاة العرب في المركز الثالث قوة. فهو الأضعف عملا مقارنة بالفعل والفاعل. فالفعل يحكم فاعلا ومفعولين، والفعل والفاعل معا يحكمان مفعولا أو مفعولين عدة كما اتضح.

واستناداً إلى هذا البيان من قوة المركّبات نستطيع أن نخلص إلى القول أن توزيع الرتب في الجملة العربية على المركّبات يتم حسب استحقاقاتها من حيث القوة. فما تصدر الفعل الجملة إلا لأنه الحاكم الأقوى وتلاه الأقل قوة وهو الفاعل ثم حل المفعول في الرتبة الثالثة كونه أضعف المركبات. وإليك هذا التدرج الرُتَبي للمركّبات العربية تبعا لقوتها والذي يجعلنا نفضي إلى القول بأصلية هذا النسق على غيره من الأنساق الأخرى في اللغة العربية:

فعل ← فاعل ← مفعول/مفعولين/ثلاثة مفاعيل

٣.١.٢. ألحركــات

بعد أن عرفنا قوة المركبات لنرى ما الذي نستطيع أن نستكشفه من الحركات الإعرابية. غالبا ما يأتي النحاة العرب الأوائل على ما اصطلحوا عليه ب "قوة الحركات". فالرفع هو أقوى الحركات حسب رأيهم، ولذا لابد من إلحاق الرفع بالفعل الذي هو أقوى المركّبات كما أسلفنا، ويمنح الرفع للفاعل في الجمل الفعلية و الاسمية كذلك.(٥٢) أما النصب الذي هو حركة ضعيفة مقارنة مع الرفع فمن نصيب المفعول لضعفٍ فيه كما اتضح.(٥٣)

غيرَ إن نظرة تَدَبُّر في مصنفات السابقين من النحاة العرب يجعلنا نجزم أن الأفعال هي الأقوى عملا بغض النظر عن الرتبة التي تتبوّؤها أكانت في صدارة الجملة أو في ما غير ذلك. و الأفعال ذاتها تتباين فيما بينها من حيث القوة، فالمضارع أقوى من غيره من الأفعال لأنه:"صالح للحال والاستقبال"(٥٤) أي أنه غير موسوم لزمن معين بخلاف الفعل الماضي فهو مختص بحدث ماض لأنه:"يتعيّن معناه للمُضيّ، وهو الغالب".(٥٥)

فكيف يجوز في ضوء ما تقدم أن نمنح الرفع الذي هو أقوى الحركات لفعل ضعيف كالفعل الماضي وإن تصدر الجملة، كما أراد السامرائي ومن سبقه من الأعلام؟! بل الحق أن يُمْنَحَ الرفع للأقوى وهو الفعل المضارع في هذه الحال، ويكون النصب من نصيب الأضعف (الماضي) أينما حل، أي أكان متصدرا أم متأخرا. وهذا يوضح لنا من ناحية أخرى أن الأفعال أقوى عملاً من الحركات، فلا ضير في أن يَتَبَوَّأ الفعل من الجملة ما يشاء. ولا يُبطل استدلالي هذا كون فاعل الفعل الماضي مرفوعا ذلك أن تصدر الفعل الماضي الجملة علامة على سموه على فاعله وإن حاز الأخير على أقوى الحركات، فتصبح تحلية الفعل الماضي بالرفع وتصدره الجملة في آن واحد عبث لغوي.(٥٦) ثم أن تحليته بالرفع تكون تجاوزا منه على الفعل المضارع الذي هو أقوى منه عملا كما أسلفت. وعليه فإننا نستطيع أن ندعي وطبقا لقوة الحركات والمركبات أن النسق اللفظي الأصلي للغة العربية هو كما في أدناه وكل ماعدا ذلك هو اشتقاقات لأغراض بيانية أو دلالية.

فعل(رفع/نصب) ← فاعل (رفع) ← مفعول/مفعولين (نصب)

٤. الخاتمـــة :

تبين مما ذكر من أقوال السلف من النحاة أن هناك تكهنات جمة وغموضا كبيرا لفت "الابتداء" وماهيته وكيفيته. فازدحمت مطولاتهم اللغوية بالجدالات العلمية المختصة بالابتداء، ولم نجدهم قد استقروا على رأي واحد بهذا الشأن، بل كثر القول فيه وانقسم القوم على إثرها بين مؤيد ومخالف. فلما وجد البعض أن هذا الموضوع لا طائل منه، دعوا إلى تسوية الخلاف والفصل فيه فذهبوا إلى النهي عنه والتسليم بما قالته العرب دون خوض في علل التقعيد.(٥٧)

لكن يبدو أن دعوات النحاة المتقدمين لم تلق آذانا صاغية عند بعض المشتغلين بالنحو، فتجدد الخلاف بينهم تارة أخرى. وقد تعرضت في هذا البحث إلى آراء النحاة العرب بشأن الابتداء، ووجدت أن التدرج في رتب المركّبات والحركات يبين أن الفعل هو الأقوى أينما حل. وعليه فلابد للفعل من أن يُحَلّى بأقوى الحركات، أي بالرفع. وحلول الفعل الماضي مبنياً على الفتح في صدر الجملة ليس فيه إبطال لقاعدة الابتداء، بل هو واقع ناتج من كون الفعل أقوى من الحركة ولذا لابد من تصدره الجملة على الاسم المرفوع، لأن الفعل كما قلنا أقوى من كل الحركات. فقسمة الرتب في الجملة العربية تُحسم طبقاً لقوة المركّبات والحركات الداخلة فيها، وليس لداع آخر. والرتبة الأولى تؤول للأقوى كما اتضح، أكان فعلا أو حركة.

الهوامش والتعليقات

١. أنظر: النحو العربي في مواجهة العصر (١٩٩٧ ص ٨٢).

٢. أنظر: النحو العربي في مواجهة العصر (١٩٩٧ ص ٨٢).

٣. ولابد لنا من أن نشير في هذا المقام إلى أن مصطلح الجملة "لم يظهر على شهرته مع الدراسات النحوية التي عاصرت سيبويه... حتى أن لفظ الجملة لم يثبت في كلام سيبويه إلا مرة واحدة" (عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ٢٠٠٣ ص ٢١)، وإن "أول من استخدم مصطلح الجملة هو المقتضب للمُبَرّد" (عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ٢٠٠٣ ص ٢٣). واغلب الظن أن هذا القصور في وصف الجملة العربية مفاده "أن العرب لم يعتنوا بوصف الجملة ككيان قائم بذاته بل إنهم قطّعوها إلى أجزاء" (Trump ١٨٧٩ ص ٢٣).

٤. والقول إن الدلالة تكون بعدم الشئ كما تكون بوجود الشئ تُقَرِّب إلى الأذهان النظرية التي جاء بها de Hoop & Malchukov (٢٠٠٦ ص ٣) حين عَدّوا "عدم احتواء اسم على علامة إعراب صرفية دلالة على غياب الإعراب في هذا الاسم" مُتَمَثِّلينَ بلغات لا يبدو أنّها تحوي على علامة إعراب ظاهرة للفاعل بخلاف المفعول الذي هو منصوب بعلامة ظاهرة. فنظروا إلى عدم احتواء الفاعل على علامة إعراب ظاهرة بأنه تمييز له عن المفعول المنصوب ظاهرا (٢٠٠٦ ص ٦).

٥. الأنباري (ألإنصاف ١٩٦١، ج ١، ص ٤٤- ٤٧).

٦. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ١، ص ٥٠- ٥١).

٧. الأنباري (أسرار العربية ١٩٩٩ ، ص ٧٣).

٨. سيبويه (الكتاب ١٩٨٣،ج ٢، ص ١٢٧).

٩. ابن هشام (الأصول في النحو ١٩٩٩ ،ج ١، ص ٥٨).

١٠. المُبَرّد (ألمقتضب ١٩٩٤، ج ٤، ص١٢٦).

١١. الزَجّاجي (الجمل ٢٠٠٣ ،ج ١، ص١٧٥).

١٢. المُبَرّد (المقتضب ١٩٩٤ ،ج ١، ص ١٤٦).

١٣. الزَجّاجي (الجمل٢٠٠٣، ج ١، ص ٥٦).

١٤. الأنباري (أسرار العربية ١٩٩٩، ص ٨٣).

١٥. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ١، ص ٧٨).

١٦. الزَجّاجي (الجمل ٢٠٠٣، ج ١، ص ٥٦-٥٧).

١٧. المُبَرِّد (ألمقتضب ١٩٩٤، ج ١، ١٤٦).
١٨. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ١، ص ٥٥٢).
١٩. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ٢، ص ٥٥٠-٥٥١).
٢٠. ابن هشام (شرح شذور الذهب ١٩٩٠ ص ١٧).
٢١. سيبويه (الكتاب ١٩٨٣، ج ٣، ص ١٠).
٢٢. الأنباري (الإنصاف١٩٦١، ج ٢، ٥٥٠-٥٥١).
٢٣. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ٢، ص٥٤٩-٥٥٠).
٢٤. سيبويه (الكتاب ١٩٨٣، ج ١، ص ١٦).
٢٥. المُبَرِّد (المقتضب ١٩٩٤، ج ٤، ص ٢٩). أنظر كذلك ج ٢، ص ١٢٦ و ١٨٧ من نفس الكتاب.
٢٦. الأنباري (أسرار العربية ١٩٩٩، ص ٧٩-٨١).
٢٧. الزَجّاجي (ألجمل ٢٠٠٣، ج ١، ص ٥٤).
٢٨. ابن السراج (الأصول في النحو ١٩٩٩، ج ٢، ص ٢٤٥).
٢٩. الزَجّاجي (الجمل ٢٠٠٣، ج ١، ص٥٥).
٣٠. المُبرِّد (المقتضب ١٩٩٤، ج ٣، ص١١٨).
٣١. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ١، ص ٤٨-٥٢).
٣٢. الأنباري (أسرار العربية ١٩٩٩، ص ٧٩-٨١).
٣٣. الزَجّاجي (ألجمل ٢٠٠٣، ج ١، ص ٥٤).
٣٤. ابن هشام (شرح شذور الذهب ١٩٩٠، ص ١١٦).
٣٥. الأنباري (الإنصاف١٩٦١، ج ١، ص ١٧٩).
٣٦. وقد حاولت العلامة (Ambros ١٩٧٢) أن تطعن في أهمية الإعراب الذي اعتبره قدماء النحاة من ثوابت اللغة العربية كما أسلفنا. ثم بيّنت امبروس في دراستها إمكانية الاستغناء عن الحركات الإعرابية في اللغة العربية لتمييز وظائف المركّبات في داخل الجملة العربية عن طريق الاستعانة بما سمّته "المحيط النحوي" لها، أي ما يسبق أو يلي هذه المركّبات من عوامل. وهي بهذا لم تأتي بجديد، فقد أنكر نزرٌ يسير من النحاة العرب قديما الإعراب، وعزوه إلى مقاصد أخرى غير توضيح وظائف الكلمات في الجملة:"فإن قال قائل: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ الجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعتور المعاني فتكون

فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابة. وقالوا: هذا غلام زيد، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قطربا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة في المعاني: فمما اتفق إعرابه واتفق معناه قولك: إن زيدا أخولك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائما، وما زيد قائم. اختلف إعرابه واتفق معناه .ومثله: رأيته منذ يومين، ومنذ يومان. ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك. وما في الدار أحدا إلا زيدٌ، وما في الدار أحدٌ إلا زيدا. ومثله: إن القوم كلَّهم ذاهبون، وإن القوم كلُّهم ذاهبون. ومثله: "إن الأمر كلَّه لله"، و"إن الأمر كلُّه لله". قرئ بالوجهين جميعا. ومثله: ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ، ولا بخيلاً. ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه. قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلامَ للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان فئ الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج. فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بَنَوْا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحرك وساكنين، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وتذهب المهلة فى كلامهم، فجعلوا الحركة عقب السكون. قيل له: فهلاّ لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة. هذا مذهب قطرب واحتجاجه. وقال المخالفون له ردا عليه: لو كان كما زعم لجاز خَفْض الفاعل مرة، ورَفْعُه أخرى ونَصبُه، وجاز نَصْبُ المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام. وأي حركة أتى المتكلمُ أجزأته، فهو مخير في ذلك. وفى هذا

فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم. واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب بأن قالوا إنما كان أصل دخول الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تُذْكَر بعد الأفعال لأنه يُذْكَر بعدها اسمان: أحدهما فاعل، والآخر مفعول، فمعناهما مختلف، فوجب الفرق بينهما، ثم جُعِل سائر الكلام على ذلك. وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال. ولكل شيء مما ذكر علة تمر بك إن شاء الله تعالى ." ألزجاجي (الإيضاح في علل النحو/ تحقيق د. مازن المبارك /ط٣/ دار النفائس/١٩٧٩ ص ٧٩- ٨١).

٣٧. المُبَرِّد (المقتضب ١٩٩٤، ج٤، ١٩٠).

٣٨. وهذا النوع من اللبس مشهور في العربية، ونجد ابن الأنباري يُفَرّق بين نوعين من هذه الأسماء:" الاسم المقصور ضربان: فالمنصرف ما دخله التنوين، نحو عصا ورحى... وغير المنصرف: ما لم يلحقه التنوين، وذلك نحو: حبلى وبشرى وسكرى...". (أسرار العربية ١٩٩٩ ص ٥٧-٥٨).

٣٩. الاستراباذي (شرح الرضي على الكافيه ١٩٩٦ ص ٧٢).

٤٠. ألجرجاني (العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية ١٩٨٨ ص ٧٣).

٤١. ابن هشام (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٠٨، ج ١، ص ٣٩).

٤٢. إبراهيم السامرائي (الفعل زمانه وأبنيته ١٩٨٣ ص ٢١).

٤٣. الأفعال تعمل الرفع...وتنصب الأسماء". ابن هشام(شرح شذور الذهب ١٩٩٠ ص ١٨٨). وكذلك قول ابن السَّراج:" إن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملا وأول عمله أن يرفع الفاعل...". (الأصول في النحو ١٩٩٩،ج ١، ص٥٤).

٤٤. "إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة... ،وأكثرها ثمانية... ولا يطلب من الفاعلين إلا واحدا." الزَجّاجي (الجمل ٢٠٠٣، ج I، ص٥٣).

٤٥. "إن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة، فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولين، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين." الأنباري (١٩٩٩ ص ٧٩-٨١).

٤٦. "لا يخلو فعل من فاعل". المُبَرِّد (المقتضب ١٩٩٤، ج ٣، ص 113).

٤٧. هناك بعض لغات العالم لها أفعال تحكم فاعلين ظاهرين، كاللغة الكورية مثلا (أنظر Yang 1971).

٤٨. ابن جني (الخصائص ١٩٩٠، ج ٣، ص ١٠٠-١٠١).

٤٩. الزَجّاجي (الجمل ٢٠٠٣، ج ٢، ص ٢٢٨).

٥٠. الأنباري (الإنصاف ١٩٦١، ج ١، ص ٧٩).

٥١. المُبَرِّد (المقْتَضَبْ ١٩٩٤ ج ١، ص ١٤٦).

٥٢. "إن الفاعل أقوى من المفعول، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى، الأقوى وهو الرفع." الأنباري (أسرار العربية ١٩٩٩ ص ٧٩- ٨١).

٥٣. " وأعطي المفعول الذي هو الأضعف، الأضعف وهو النصب." الأنباري (أسرار العربية ١٩٩٩ ص ٧٩- ٨١).

٥٤. السيوطي (همع الهوامع ١٩٩٨ ،ج ١، ص ٣١).

٥٥. السيوطي (همع الهوامع ١٩٩٨،ج ١، ص ٣٧).

٥٦. لعب مفهوم الادخار اللغوي دورا كبيرا في الدراسات اللسانية في السنين الأخيرة (أنظر: أورتمان ٢٠٠٠ و آيسن ٢٠٠٣). وليس من الادخار أن نحلي الفعل المضارع المتصدر للجملة بالرفع. ففي هذه الحال يكون الفعل المضارع حاملا لعلامتين قويتين، وهما صدر الجملة الذي هو أقوى المراتب وحيازته على الرفع الذي هو أقوى الحركات.

٥٧. ابن عقيل (شرح ابن عقيل ١٩٨٠ ،ج ١، ص ١٥٩).

المصادر العربية

ابن السرّاج: الأصول في النحو (١٩٩٩ ،ج ١ & ٢). مطبعة الرسالة: بيروت.

ابن جِني: الخصائص (١٩٩٠، ج ٣). دار الشؤون الثقافية: بغداد.

ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٩٨٠، ج١). دار التراث، ألقاهره.

ابن هشام: شرح شذور الذهب (١٩٩٠). دار الكتب العالمية: بيروت.

------أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (2008، ج ١) ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت.

الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية (١٩٩٦). الطبعة الثانية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.

الأنباري: أسرار العربية (١٩٩٩). دار الأرقم: بيروت.

-----ألإنصاف (١٩٦١، ج ١ & ٢). دار إحياء التراث العربي: ألقاهره.

الجرجاني، عبد القاهر: العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية (١٩٨٨). دار المعارف، ألقاهره.

الزجّاجي: الجُمل (٢٠٠٣، ج ١ & ٢). دار إحياء التراث العربي: بيروت.

------الإيضاح في علل النحو (١٩٧٩). تحقيق د. مازن المبارك /ط٣/ دار النفائس.

السامرائي، إبراهيم: النحو العربي في مواجهة العصر (١٩٩٧). دار عمار: عمان/الأردن.

------ الفعل زمانه وأبنيته (١٩٨٣). مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.

السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع (١٩٩٨، ج ١). دار الكتب العلمية، بيروت.

المبرد: المقتضب (١٩٩٤، ج ١, ٢, ٣ & ٤). مطبعة وزارة الأوقاف: ألقاهره.

سيبويه: الكتاب (١٩٨٣، ج ١, ٢ & ٣). دار الكتب العالمية: بيروت.

عبد اللطيف، محمد حماسه: بناء الجملة العربية (٢٠٠٣). دار غريب: ألقاهره.

المصادر الأجنبيه

Aissen, Judith (2003). 'Differential object marking: Iconicity vs. economy' *Natural Language and Linguistic Theory 21*, 453-483.

Ambros, A. A. (1972): Funktionalität und Redundanz in der arabischen Kasusdeklination. In: *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes* 63-4, 105-27.

de Hoop, H. & **Malchukov**, A. (2006): Case marking strategies: *www.cog.jhu.edu/events/lsa2005/deHoopmalchukov.pdf*

Ortmann, Albert (2000). 'Where plural refuses to agree: feature unification and morphological economy' *Acta Linguistica Hungarica 47*, 249-288.

Owens, J. (1988): *The foundation of grammar*. Amsterdam: Benjamins.

Trump, P. (1879): Über den arabischen Satzbau nach der Anschauung der arabischen Grammatiker. In: *I.Phil.-philol.hist.Cl.*Bd.II.3., 309-397.

Yang, Dong-Whee (1971): `Double Subject` verbs in Korean. In: *Working Papers in Linguistics* No. 10. Edited by: Charles J. Fillmore.